صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة
للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
وتقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة
للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	-
قائمة المركز المالى	١
قائمة الدخل	٢
قائمة الدخل الشامل	٣
قائمة التغير فى حقوق حملة الوثائق	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٦ - ٢٣

مكتب صفوت عبيد
محاسبون قانونيون ومستشارون

WE ARE AN INDEPENDENT MEMBER OF
THE GLOBAL ADVISORY
AND ACCOUNTING NETWORK

أبـــراج نايـل سيتى - البـــرج الجنوبى
الدور العاشر - ٢٠٠٥ أ كورنيـــش النيـــل
القاهـرة - جمهورية مصر العربية ١١٢٢١

تليفـــون : ٩٤٥٦ ٢٤٦١ - ٢٠٢+
٩٤٥٧ ٢٤٦١ - ٢٠٢+
فـاكـــس : ٩٤٤٩ ٢٤٦١ - ٢٠٢+

E-mail:info@sebeid.com
www.sebeid.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الاستثمار" ، فخدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

وإننا نرى أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالى لصندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن .

القاهرة فى ٢١ فبراير ٢٠٢٣
٢٠٢٢/٥٨٦

صفوت عبيد
محاسبون قانونيون ومستشارون
A member of HLB international

مسعد صفوت عبيد
مراقب الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٨٢)
صفوت عبيد وشركاه - HLB
محاسبون قانونيون ومستشارون

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
الأصول المتداولة		
حسابات جارية وودائع لدى البنوك	٦	٦٢٤ ٣٤٣
أذون خزانة	٦	٥ ٠٤٧ ٩٦٤
أرصدة مدينة أخرى	٧	١١٢ ٩٦٤
عوائد مستحقة	٨	٤٨ ٠٤٥
اجمالى الأصول المتداولة		٥ ٨٣٣ ٣١٦
الإلتزامات المتداولة		
مصروفات مستحقة	٩	٤٠٨ ١٨٩
أرصدة دائنة أخرى	١٠	٩ ٤٨١
اجمالى الإلتزامات المتداولة		٤١٧ ٦٧٠
صافى أصول الصندوق		٥ ٤١٥ ٦٤٦
حقوق حملة الوثائق		
قيمة الوثائق القائمة		٥ ٠٨٩ ٩٠٠
(عدد ٥٠ ٨٩٩ وثيقة بقيمة إسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه)		
فروق القيمة الاستردادية للوثائق	١١	(٩ ١٨٤ ٦٠٩)
صافى أرباح الفترة		٩ ٥١٠ ٣٥٥
إجمالى حقوق حملة وثائق الاستثمار		٥ ٤١٥ ٦٤٦
عدد الوثائق القائمة		٥٠ ٨٩٩
القيمة الاستردادية للوثيقة		١٠٦,٣٩٩٨٧

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار

رئيس لجنة الإشراف

أ./ سعيد عادل محمود الألفى

- تقرير مراقب الحسابات مرفق

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ جنيه مصرى
إيرادات النشاط		
عوائد الاستثمار المالية	١٢	١٢ ٨٢١ ٥٠٨
خسائر بيع استثمارات مالية (بالصافى)	١٣	(٨٧٥ ٢٦٨)
إجمالى إيرادات النشاط		١١ ٩٤٦ ٢٤٠
يضاف		
إيرادات أخرى		٢ ٤٨١ ١٧٦
إجمالى الإيرادات		١٤ ٤٢٧ ٤١٦
يخصم		
مصروفات عمومية وإدارية	١٤	(٢ ٥٢٧ ٨١٣)
ضرائب أذون خزانة		(٢ ٣٨٩ ٢٤٨)
إجمالى المصروفات		(٤ ٩١٧ ٠٦١)
صافى ربح الفترة		٩ ٥١٠ ٣٥٥

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

خدمات الإدارة

رئيس لجنة الإشراف

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار

أ./ سعيد عادل محمود الألفى

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
		جنيه مصرى
صافى ربح الفترة		٩ ٥١٠ ٣٥٥
بنود الدخل الشامل الآخر		—
إجمالى الدخل الشامل الآخر عن الفترة		**٩ ٥١٠ ٣٥٥**

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

خدمات الإدارة

ركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار

رئيس لجنة الإشراف

أ./ سعيد عادل محمود الألفى

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التغير فى حقوق حملة الوثائق عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	مقبوضات من شراء وثائق جنيه مصرى	مدفوعات من استرداد وثائق جنيه مصرى	صافى ربح الفترة جنيه مصرى	الإجمالى جنيه مصرى
عمليات الشراء خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢١ ٤٢٣ ٥٥٠	—	—	٢١ ٤٢٣ ٥٥٠
عمليات الاسترداد خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	—	(٢٥ ٥١٨ ٢٥٩)	—	(٢٥ ٥١٨ ٢٥٩)
إجمالى الدخل الشامل :				
صافى ربح الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	—	—	٩ ٥١٠ ٣٥٥	٩ ٥١٠ ٣٥٥
بنود الدخل الشامل الآخر	—	—	—	—
صافى أصول الصندوق فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢١ ٤٢٣ ٥٥٠	(٢٥ ٥١٨ ٢٥٩)	٩ ٥١٠ ٣٥٥	٥ ٤١٥ ٦٤٦

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار

رئيس لجنة الإشراف

أ./ سعيد عادل محمود الألفى

الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية – ذو العائد التراكمى
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافى ربح الفترة		٩ ٥١٠ ٣٥٥
أرباح التشغيل قبل التغير فى الأصول والالتزامات		٩ ٥١٠ ٣٥٥
التغيرات فى:		
- أرصدة مدينة أخرى		(١١٢ ٩٦٤)
- عوائد مستحقة		(٤٨ ٠٤٥)
- مصروفات مستحقة		٤٠٨ ١٨٩
- أرصدة دائنة أخرى		٩ ٤٨١
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٩ ٧٦٧ ٠١٦
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
صافى المقبوضات من إعادة إصدار وإسترداد الوثائق		(٤ ٠٩٤ ٧٠٩)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل		**(٤ ٠٩٤ ٧٠٩)**
التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		٥ ٦٧٢ ٣٠٧
النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة		٥ ٦٧٢ ٣٠٧
تتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :		
حسابات جارية وودائع بالبنوك وأذون خزانة		٥ ٦٧٢ ٣٠٧

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار

رئيس لجنة الإشراف

أ./ سعيد عادل محمود الألفى

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

١- نبذة عن الصندوق

أنشأت شركة الدلتا لتأمينات الحياة (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية - ذو العائد التراكمى (المصرى) بغرض استثمار أصولها بموجب الترخيص رقم (٨٤٤) الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ وكذلك نشرة الإكتتاب المعتمدة برقم (٤٥٢) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

أن حجم الصندوق ١٠٠ مليون جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) مقسمة على ١ ٠٠٠ ٠٠٠ وثيقة (مليون وثيقة) قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى على أن يكون الحد الأدنى لنسبة مساهمة شركة الدلتا لتأمينات الحياة فى الصندوق ٥٪ من حجمه بحد أدني مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (خمسة مليون جنيه مصرى) موزع على ٥٠ ٠٠٠ وثيقة بحيث يمثل هذا المبلغ الحد الأدنى لمساهمة الشركة ويطرح الباقى على الجمهور .

وتتضمن نشرة الإكتتاب أيضاً أنه فى حالة زيادة عن عدد الوثائق المطروحة جاز لمدير الاستثمار تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما يستوعب طلبات الاكتتاب الزائدة بشرط اخطار الهيئة العامة والافصاح للمكتتبين فى الوثائق وبمرعاه النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه . فلذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الاقصى للأموال المراد استثمارها فى الصندوق طبقا للمادة (١٤٧) من اللائحة يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين . كما يجوز زيادة حجم الصندوق إلى ٢٥٠ مليون جنيه مصرى مع مراعاة أحكام المادة (١٥٠) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

تم الإكتتاب لعدد ١ ١٨٠ ٣٤٠ وثيقة بإجمالى مبلغ ١١٨ ٠٣٤ ٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٤ يناير ٢٠٢٢ تاريخ غلق باب الإكتتاب .

وحددت مدة الصندوق أربعة عشر عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص وتبدأ السنة المالية للصندوق أول يناير وتنتهي في أخر ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك فإن أول سنة مالية للصندوق تبدأ من المدة التى تنقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية وهى (من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) .

تم إعتماد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل لجنة الاشراف بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٣ .

هدف الصندوق

يهدف صندوق استثمار شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية ذو العائد التراكمى (المصرى) إلى تقديم وعاء إدخارى واستثمارى يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومى تراكمى على الأموال المستثمرة - وبناء على ما تقدم يسمح الصندوق بالاكتتاب والاسترداد اليومى فى وثائق الاستثمار التى يصدرها ويستثمر الصندوق أمواله فى أدوات مالية قصيرة الأجل عالية السيولة منخفضة المخاطر صادرة بالعملة المحلية وفى السوق المحلى فقط طبقاً للادوات الاستثمارية المشار إليها بالبند (٦) الخاص بالسياسة الاستثمارية .

انهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (١٧٥) من الفصل الثانى من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، ينقضى الصندوق فى الحالات التالية :

- إنتهاء مدته
- تحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله
- إذا استحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه
- فى حال عدم تجديد عمر شركة الدلتا لتأمينات الحياة فى تاريخ نهاية مدتها المؤشر بها فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠٣٥/١٢/٨.

ولايجوز تصفية أو مد أجل الصندوق إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته . على أن يتم الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق .

يجوز لشركة الدلتا لتأمينات الحياة بارسال إشعار لحملة الوثائق وفى هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد إلتزاماته ويوزع باقى عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبيّ حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالى الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لاتزيد على تسعة أشهر من تاريخ الإشعار .

٢- القيمة الإستردادية للوثائق

الإسترداد الأسبوعى للوثائق

- يجوز لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً) استرداد بعض أو كل قيمة وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمية الأسبوع حتى الساعة الثانية ظهراً من كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى شركة مباشر انترناشيونال لتداول الاوراق المالية وفروعها المنتشرة فى جمهورية مصر العربية .
- تتحدد قيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس القيمة المعلنة فى ذات يوم تقديم الطلب والمحتسبة على أساس نصيب الوثيقة فى صافى أصول الصندوق فى نهاية يوم العمل السابق وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى فى هذه النشرة والتى يتم الاعلان عنها يومياً بفروع وشركة تلقى طلبات الشراء .
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من نهاية يوم الاسترداد .
- يتم الوفاء بقيم الوثائق المطلوب استردادها فى ذات يوم تقديم الطلب .
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدهم بالمخالفة لشروط الاصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق واحكام المادة (١٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون .
- يتم استرداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة فى سجل حملة الوثائق المستردة لدى شركة خدمات الادارة ولايتم خصم عمولات مقابل استرداد الوثائق .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية.

٤- أهم الإفتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .

وتعتبر أسس تصنيف الأصول والإلتزامات المالية عند نشأتها والتى تعتمد على نية الإدارة فى تاريخ الإعتراف الأولى بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية من أهم البنود التى استخدمت الإفتراضات المحاسبية والتقديرات فى قياسها والتى قد يترتب على استخدامها تأثير جوهرى على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات.

٥- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١.٥ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصرى .

٢.٥ الإعتراف بالأصول والأدوات المالية

يتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً فى الأحكام التعاقدية للإدارة المالية .

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالإرباح والخسائر الناتجة من التغير فى القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولى ولا يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بإلتزاماته التعاقدية .

٣.٥ قياس الأصول والإلتزامات المالية

- **القياس الأولى**

يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) . أما بالنسبة للأصول والإلتزامات المالية بخلاف تلك التى يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر فتضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول والإلتزامات .

- **القياس اللاحق**

يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير فى القيمة العادلة بقائمة الدخل والأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المستهلكة .

يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى بخلاف الإلتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلى ، بينما يتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتى تمثل حقوق الوثائق فى صافى أصول الصندوق فى تاريخ الإسترداد .

٤.٥ أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة . ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية باستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية على أساس الأسعار الحالية التى يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات .
- فى حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الإعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والإسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخري المشابهة بصورة جوهرية – أسلوب التدفقات النقدية المخصومة – أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الإعتماد عليها.
- وعند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية علي أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم فى ضوء السعر السائد فى السوق فى تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥.٥ أذون الخزانة المصرية

يتم تسجيل أذون الخزانة المصرية بالميزانية بقيمتها الإسمية بعد خصم رصيد العوائد التى لم تستحق بعد وتدرج العوائد التى لم تستحق تباعاً بالإيرادات بقائمة الدخل .

٦.٥ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى الإدارة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة .

٧.٥ إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- **السندات الحكومية**

السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الإستثمار إما لغرض الإحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية وذلك وفقاً للمادة (٣) لقرار رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٤

- **وثائق صناديق الإستثمارالأخرى**

قيمة وثائق الإستثمار فى صناديق الإستثمار الأخرى تدرج على أساس آخر قيمة استردادية معلنة .

٨.٥ تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بالإستثمار فى أذون الخزانة والسندات الحكومية وغير الحكومية والودائع لأجل وشهادات الإدخار البنكية وفيما يلى كيفية أثبات الإيراد يومياً :

أ- فائدة أذون الخزانة

يتم احتساب فائدة أذون الخزانة طبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبى باستخدام طريقة العائد الفعلى ويتم تسجيله كإيراد مستحق يومياً.

ب- فائدة السندات الحكومية

يتم احتساب الفوائد على السندات الحكومية ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذ فى الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمنى.

ج- ودائع لأجل وشهادات الإيداع البنكية

يتم حساب الفوائد علي الودائع لأجل وشهادات الإيداع البنكية ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذ فى الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمنى.

د- الإستثمار فى وثائق صناديق الإستثمار

يتم عرض الإستثمار ات فى صناديق الإستثمار بالميزانية على أساس آخر قيمة استردادية معلنة ويتم إدراج الفرق بين القيمة الإستردادية وتكلفة الشراء بقائمة الدخل وفقاً لما جاء بالمعيار رقم (٢٥) والخاص بالإفصاح والعرض للأدوات المالية .

ه- أرباح بيع الإستثمارات المالية

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح / (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (القيمة العادلة) والقيمة الدفترية للأوراق المالية.

و- الأرباح / (الخسائر) غير المحققة الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية

يتم إدارج الأرباح / (الخسائر) الناتجة عن التغير فى القيمة السوقية للأوراق المالية والمتمثلة فى الفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المالية والقيمة السوقية ضمن قائمة الدخل .

٩.٥ الضريبة على عائد أذون وسندات الخزانة المصرية

يتم احتساب الضريبة المستحقة على عائد أذون وسندات الخزانة يومياً (٢٠٪ من العائد اليومى المحتسب) ويتم تسجيلها ضمن حسابات دائنة أخرى لحين خصمها من المنبع فى تاريخ استحقاق الإذن أو السند أو عند البيع .

١٠.٥ إثبات المصروفات

طبقا لنشرة الإكتتاب فيتم إثبات الإلتزامات على الصندوق يومياً كمصروفات مستحقة وهى :

- أتعاب مديرالإستثمار
- أتعاب الجهه المؤسسة
- عمولة أمين الحفظ
- أتعاب شركة خدمات الادارة
- أتعاب لجنة إشراف الصندوق
- أتعاب المستشار الضريبي
- أتعاب مراقب الحسابات
- عمولة شركات تلقى طلبات الاكتتاب
- عمولة تسويق الوثائق
- مصروفات التأسيس تحمل على السنة المالية الاولى
- مصروفات دعاية بحد اقصى ١٪ سنوياً من صافى أصول الصندوق

١١.٥ قائمة التدفقات النقدية

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة .
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما فى حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع بإخطار والودائع لأجل وكذا الإستثمارات فى أذون الخزانة وشهادات إيداع البنك المركزى التى تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ اقتنائها إن وجدت .

١٢.٥ الدخل الشامل

هو التغير فى حقوق حملة الوثائق خلال سنة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه .

ويشمل إجمالى الدخل الشامل كافة بنود كل من " الأرباح أو الخسائر " و" الدخل الشامل الآخر " .

١٣.٥ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنيب الفرق بين سعر الوثيقة المعلن طبقا للتقييم اليومى لصافى أصول الصندوق والقيمة الإسمية للوثائق المستردة أو المعاد بيعها فى حساب فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق .

٦- حسابات جارية وودائع لدى البنوك وأذون خزانة

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
البنك العربى الافريقى الدولى	٦٢٤ ٣٤٣
أذون الخزانة (أقل من ثلاثة أشهر)	٥ ٠٤٧ ٩٦٤
	٥ ٦٧٢ ٣٠٧

٧- أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
مصروفات تأسيس مدفوعة مقدمة	١١٢ ٩٦٤
	١١٢ ٩٦٤

٨- عوائد مستحقة

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
عائد أذون خزانة	٤٧ ٤٠٣
فوائد حساب جارى مستحقة	٦٤٢
	٤٨ ٠٤٥

٩- مصروفات مستحقة

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
عمولة شركة الدلتا لتأمينات الحياة	٩ ٥٨٠
أتعاب شركة خدمات الإدارة	١٧ ٧٤٠
أتعاب المستشار الضريبى	٢٧ ٥٠٠
أتعاب المستشار القانونى	٣٣ ٠٠٠
أتعاب مراقب الحسابات	٢٢ ٠٠٠
أتعاب لجنة الإشراف	١٨١ ٧٤١
المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى	٣٨ ٢٥٦
أخرى	٧٨ ٣٧٢
	٤٠٨ ١٨٩

١٠- أرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضرائب مستحقة على اذون الخزانة	٩ ٤٨١
	٩ ٤٨١

١١- فروق القيمة الاستردادية للوثائق

	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
قيمة الوثائق المباعة خلال الفترة من بداية النشاط	٢١ ٤٢٣ ٥٥٠
قيمة الوثائق المستردة خلال الفترة من بداية النشاط	(٢٥ ٥١٨ ٢٥٩)
صافى عمليات بيع واسترداد الوثائق خلال الفترة من بداية النشاط	**(٤ ٠٩٤ ٧٠٩)**
يخصم	
(عدد ٨٩٩ ٥٠ وثيقة بقيمة أسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة) القيمة الأسمية للوثائق	(٥ ٠٨٩ ٩٠٠)
فروق القيمة الاستردادية للوثائق خلال الفترة من بداية النشاط	**(٩ ١٨٤ ٦٠٩)**

١٢- عوائد الاستثمار المالية

	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ جنيه مصرى
عائد أذون خزانة	١٢ ٨٢١ ٥٠٨
	١٢ ٨٢١ ٥٠٨

١٣- خسائر بيع استثمارات مالية (بالصافى)

	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ جنيه مصرى
خسائر بيع أذون خزانة	٨٧٥ ٢٦٨
	٨٧٥ ٢٦٨

١٤- مصروفات عمومية وإدارية

	الفترة المالية من ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ جنيه مصرى
عمولة شركة الدلتا لتأمينات الحياة	٨٢٨ ٩١١
أتعاب مدير الاستثمار	٢٩٢ ٦١٨
أتعاب شركة خدمات الادارة	٥٥ ٧٢٣
مصروفات تسويق نشر وإعلان	٧٣٦ ٠٠٠
أتعاب مراقب الحسابات	٤٤ ٠٠٠
مصروفات بنكية	١ ٨٤٢
اتعاب المستشار الضريبي	٢٧ ٥٠٠
اتعاب المستشار القانونى	٣٣ ٠٠٠
اتعاب لجنة الاشراف	١٨١ ٧٤١
رسوم نشر	١٠ ٨٩٦
رسوم تطوير هيئة الرقابة المالية	١ ٢٦٩
مصروفات تأسيس	١٠٩ ٨٧٠
رسوم طباعة	١٦٠
المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى	٣٨ ٢٥٦
مصروفات أخرى	١٦٦ ٠٢٧
	٢ ٥٢٧ ٨١٣

١٥- الأعباء المالية

أ- العمولات الإدارية للجهه المؤسسة

تتقاضى شركة الدلتا لتأمينات الحياة بصفتها الجهه المؤسسة عمولة بواقع ٠,٧٪ (سبعه فى آلاف) سنوياً من صافى أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد فى بداية الشهر التالى .

ب- أتعاب لجنة الاشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بلجنة الإشراف والتى حددت بواقع ٠,١٪ (واحد فى الألف) سنوياً من صافى أصول الصندوق أو ١٧٠ ٠٠٠ (مائه وسبعون ألف جنيه مصرى) أيهما أكثر .

ج- أتعاب مدير الإستثمار

تتمثل أتعاب شركة ألفا لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الإستثمار كمدير الإستثمار طبقاً للعقد المبرم بين شركة الدلتا لتأمينات الحياة ومدير الإستثمار فى أتعاب إدارة سنوية طبقاً لما يلى :

- ٠,٢٥٪ (اثنان ونصف فى الألف) من صافى أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد فى بداية الشهر التالى .

د- عمولة شركة تلقى طلبات الاكتتاب

٠,١٥٪ (واحد ونصف فى الألف) سنوياً من صافى حصيلة التعاملات على وثائق الصندوق المدرجة بالسجلات تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد فى بداية الشهر التالى ولايجوز أن تتحمل الوثيقة الواحدة أى أتعاب إضافية نتيجة الاتفاقيات التسويقية الحالية أو المستقبلية .

ه- عمولة أمين الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ بواقع ٠,٠٠٥٪ (خمسة فى المائة ألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والتى يتم حفظها لدى إدارة أمناء الحفظ تحتسب وتجنب يومياً وتسدد فى بداية الشهر التالى .

و-عمولة تسويق الوثائق

يتحمل المتشمر عند الاكتتاب أو الشراء عمولة تسويق بواقع ٠,٣٪ (ثلاثه فى ألف) كنسبة إضافية للقيمة الشرائية للوثيقة وتدفع للجهات المتعاقد معها لتسويق وثائق الصندوق كنسبة من إجمالى الاكتتاب التى تم توفيرها بمعرفتهم .

ز-أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أحد العمولات التالية وفقاً لما يلى :-

- ٠,٠١٧٥٪ (واحد وثلاثة أرباع فى العشرة الاف) من صافى قيمة أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر تدفع فى بداية الشهر التالى .
- ٣٥ ٠٠٠ جنيه مصرى (خمسه وثلاثون ألف جنيه مصرى) سنوياً أتعاب إعداد القوائم المالية للصندوق .

ح- أتعاب المستشار القانونى

يتحمل الصندوق أتعاب المستشار القانونى مقابل ٣٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثون ألف جنيه مصرى) سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً .

ط- مصروفات أخرى

يتحمل الصندوق مصروفات آخرى وفقاً لما يلى :-

- يتحمل الصندوق أتعاب مراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية والسنوية للمركز المالى مقابل ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى (أربعون ألف جنيه مصرى) سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً .
- يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس التى يتم تحميلها على السنة المالية الاولى طبقاً لمعايير المحاسبه على ألاتزيد عن ١٪ من صافى أصول الصندوق عند التأسيس وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد اقصى ١٪ سنوياً من صافى أصول الصندوق وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق أتعاب المستشار الضريبي نظير أعماله الدورية والسنوية مقابل ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى (خمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً .

١٦- السياسة الإستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية توجه أموال الصندوق إلى استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة منخفضة المخاطر فى المقام الأول تهدف إلى تحقيق عائد يومى تراكمى على الاموال المستثمرة ، ويعمل مدير الإستثمار على تخفيض مخاطر الإستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الإستثمار المختلفة وتوجيه نسبة استثمار فى أدوات مالية قصيرة الأجل بهدف الحفاظ على نسبة السيولة المرتبطة بالمحفظة لتصبح ضرورة الالتزام بالضوابط والشروط الإستثمارية التى وردت فى القانون وفى نشرة الإكتتاب.

يلتزم مدير الإستثمار بالضوابط التالية عند إستثمار أموال الصندوق

- الايزيد ما يستثمر فى شراء أوراق مالية واحدة على ١٥٪ من صافى أصول الصندوق وبما لايجاوز ٢٠٪ من الاوراق المالية لتلك الشركة .
- الا يزيد ما يستثمر فى شراء وثائق استثمار فى صندوق واحد على ٢٠٪ من صافى اصول الصندوق و بما لايجاوز ٥٪ من من عدد وثائق الصندوق المستثمر فية .
- الا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة على ٢٠٪ من صافى اصول الصندوق .
- الا يزيد الحد الاقصى لمدة استثمارات الصندوق على ٣٩٦ يوماً .
- أن يكون الحد الاقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً .
- أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث الا تزيد الاستثمارات فى أى اصدار على ١٠٪ من صافى اصول الصندوق وذلك باستثناء الاوراق المالية الحكومية .

وفى ضوء ذلك يلتزم مدير الإستثمار بالحدود الإستثمارية التالية :

- الإستثمار حتى ٩٠ ٪ من أموال الصندوق فى شراء اذون الخزانة المصرية .
- الإستثمار حتى ٤٩٪ من أموال الصندوق فى شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وغيرها من الجهات وصكوك التمويل المصدرة من الشركات متى اصدرت فى السوق المصرى – ألا يقل التصنيف الائتمانى لها عن الحد الأدنى المقبول من الهيئة وهو (- BBB) .
- الا تزيد نسبة الاستثمارات فى اتفاقيات اعادة الشراء عن ٤٠٪ من صافى اصول الصندوق .
- يجب الاحتفاظ بنسبة من اموال الصندوق فى صورة مبالغ نقدية سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة أو أى فوائض سيولة متاحة فى مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل لنقدية عند الطلب .
- بلغ عدد الوثائق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٥٠٨٩٩) وثيقة منها (٥٠ ٠٠٠) وثيقة مملوكة للجهة المؤسسة لايمكن استردادها قانوناً طوال عمر الصندوق بنسبة ٢٣و٩٨٪ من صافى أصول الصندوق وبلغت نسبة الوثائق الممكن استردادها ١,٧٧٪ من صافى أصول الصندوق وهو ما تسبب فى زيادة نسبة الاستثمار فى أذون الخزانة إلى ٩٣,٩١ ٪

١٧- الأطراف ذات العلاقة

أ- الجهة المؤسسة

شركة الدلتا لتأمينات الحياة للسيولة النقدية وتتمثل المعاملات فى الآتى :-

- تمتلك شركة الدلتا لتامينات الحياة المنشئه للصندوق عدد ٥٠ ٠٠٠ وثيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة ٩٨,٢٣٪ من عدد وثائق الصندوق .
- بلغت عمولة شركة الدلتا لتأمينات الحياة ٩١١ ٨٢٨ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ب- مدير الإستثمار

شركة ألفا لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الإستثمار والكائنة فى برج ٢٢١٠ ب القرية الذكية وتتمثل المعاملات فى الآتى :

- بلغت أتعاب شركة مدير الإستثمار ٦١٨ ٢٩٢ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ج- شركة خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار والكائنة فى ب٢١١١ كونكورديا – القرية الذكية وتتمثل المعاملات فى الاتى :

- بلغت أتعاب الشركة المصرية لخدمات الادارة فى مجال صناديق الإستثمار ٧٢٣ ٥٥ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

- د- أمين الحفظ

البنك العربى الأفريقى وتتمثل المعاملات فى الآتى :

- بلغت عمولة أمين الحفظ لاشىء جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية هى أى عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالى لمنشأة وزيادة فى التزام مالى أو أداه ملكية فى منشأه أخرى .

تبويب الأدوات المالية

تقوم ادارة الصندوق بتبويب الأدوات المالية إلى فئات تناسب طبيعة المعلومات المفصح عنها أخذاً فى الاعتبار بعض الأمور مثل خصائص الأدوات المالية وأسس القياس التى تم تطبيقها وبصفة عامة يجب أن تميز فئات الأدوات المالية بين البنود التى تم اثباتها بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة .

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والإلتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك ، الإستثمار ات المالية والمدينين ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات طبقًا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر :

أ. المخاطر المنتظمة

مخاطر السوق

هذه المخاطر ناجمة عن الظروف العامة مثل الكساد الاقتصادى أو الظروف السياسية ويصعب التخلص منها أو التحكم فيها ولكن يمكن أن يقل من تأثيرها بسبب اختلاف تأثر الادوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وجدير بالذكر أن الصندوق يستثمر فى أدوات أقل تأثراً بتلك المخاطر وخاصة الاستثمارات الموجهة للقطاع المصرفى فضلاً عن الالتزام عند الاستثمار فى أدوات الدين بالحد الادنى للتصنيف الائتمانى – BBB وذلك يقلل من تأثر الصندوق النقدى بهذه المخاطر .

ب. المخاطر الغير منتظمة

وهي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في احدى القطاعات وأن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها ألا أن أغلب استثمارات الصندوق تتركز في أدوات الدخل الثابت مثل اذون الخزانة والودائع وسندات الخزانة وصكوك التمويل متى اصدرت فى السوق المصرى . وهي استثمارات الاقل مخاطر .

ج. مخاطر تقلبات أسعار الصرف

هي المخاطر المرتبطة بطبيعة الإستثمار فى الأوراق المالية بعملات أجنبية بخلاف الجنيه المصرى وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصرى . وتجدر الإشارة إلي أن كل استثمارات الصندوق سوف تكون بالعملة المحلية ومن ثم تنعدم مثل تلك المخاطر .

د. مخاطر تغيير سعر الفائدة

وهى المخاطر التى تحدث نتيجة السياسة في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على السياسات الاقتصادية والاستثمارية لتلك الدول وبالتالي يؤثر ذلك على أداء أسوق المال واستقرارها ودرجتها الائتمانية ويكون تأثير هذه السياسات اكبر على سوق الاسهم عن سوق أدوات العائد الثابت الموجه لها كافة اموال الصندوق .

ه. مخاطر عدم التنوع

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار فى عدد محدود من الاستثمارات مما يزيد درجة المخاطرة وبما أن سياسية الصندوق تعتمد على الاستثمار فى أدوات الدخل الثابت القصيرة الاجل لذا فإن حجم هذه المخاطر يقل بدرجة مقبولة .

و. مخاطر المعلومات

مخاطر عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة لأحوال المستقبلية بسبب أموال غير معروفة مما يؤدى إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو قدير على تقييم وتوقيع اداء الشركات بالاضافة إلى الاطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يتفادى القرارات الخاطئة وتجنب مخاطر المعلومات .

ز. مخاطر تسوية العمليات

وهى مخاطر التى تنتج عن مواجهة مشاكل فى عمليات تسوية استثمارات الصندوق سواء بيع أو شراء مما يؤثر على سداد التزمات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير . ويمكن تجنب هذه المخاطر من خلال اتباع سياسة الدفع عند الاستلام وذلك باستثناء علميات الاكتتاب والتى يتطلب أن يتم السداد أولا قبل عملية التخصيص إما فى حالة البيع فسيتم اتباع سياسة التسليم عن الحصول على مبالغ المستحقة كما أن تسوية العمليات المصرفية تتميز بالدقة .

ح. مخاطر التضخم

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للاصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارت الصندوق بين أدوات قصيرة الاجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت لاستفادة من توجهات اسعار الفائدة لصالح الصندوق .

ط. مخاطر التغيرات السياسية والظروف القاهرة عامة

وهي المخاطر التي تحدث عن تغيير نظم الحكم في الدول المستثمر فيها أو حدوث اضطرابات سياسية أو ثورات أو مظاهرات أو اضرابات أو اعتصامات مما يؤثر سلباً على سياسات تلك الدول الإستثمارية والاقتصادية وبالتالى يؤثر ذلك على أداء أسواق المال مما يؤدى إلى وقف أو تأخير أو تعذر لعمليات الاسترداد . وبذلك يكون على مدير استثمار الصندوق بذل عناية الرجل الحريص في الدراسة والتنبؤ بالمتغيرات السياسية المستقبلية وبذل العناية الواجبة للتأقلم معها من خلال خبراته الواسعة فى هذا المجال بشكل يعمل على تقليل مخاطر التغييرات السياسية التى يمكن أن يتعرض لها الصندوق وذلك بقدر الإمكان .

ي. مخاطر تغيير اللوائح والقوانين

وهى المخاطر الناجمة عن تغيير القوانين واللوائح فى الدولة وقد تؤثر بالسلب وبالايجاب على بعض الادوات المستثمر فيها . وجدير بالذكر أن قصر استثمارات الصندوق على السوق المحلى فقط يتيح لمدير الاستثمار فرصة أكبر لمتابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورها والتى قد تؤثر على اداء الصندوق والعمل على تجنب اثارها السلبية والاستفادة من اثارها الايجابية لصالح الصندوق .

ك. مخاطر السيولة والتقييم

هي المخاطر التى تنتج عن عدم تمكين الصندوق من تسييل أى من استثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى السيولة النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الاصل المراد تسييله وحيث أن طبيعة الصندوق نقدى فإنه سوف يتم الاستثمار فى أدوات النقد ذات السيولة العالية والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة فى حسابات جارية طبقاً لما ورد بالسياسية الاستثمارية فى هذه النشرة لمقابلة هذه المخاطر .

هذا مع العلم بأنه فى بعض الحالات بالرغم من استمرار العمل فى البنوك والبورصة معاً يجوز لمدير الاستثمار فى حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية (مثل السندات) لفترة لا تقل عن شهر أو أكثر . وفي حالة الاوراق المالية التى لا يوجد لها اسعار سوقية معلنة وقت التقييم أو مضى على أخر سعر معلن لها ثلاثة أشهر أو تداولها غير نشطة أن يتم التقييم وفقاً لمعالجة المحاسبية التى تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتى يقرها مراقبى حسابات الصندوق .

هذا و من ناحية اخرى نظراً لامكانية عدم اتفاق أيام العمل بكل البنوك والبورصة معاً مما يكون له أثر على عدم إمكانية تقييم الوثيقة سيتم التعامل مع طلبات الاسترداد والشراء فى هذه الحالة بإرجاء الطلبات إلى يوم عمل مصرفى تالي بالبنوك والبورصة معاً .

وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يقوم بتقييم يومى للوثائق ويطابق يومياً مع التقييم اليومي الصادر عن شركة خدمات الادارة على أن يتم مراجعة دورية من مراجعى الحسابات كل ثلاثة أشهر كما أن استقلالية هذه الاطراف عن بعضها يحد من حدوث خطأ فى التقييم .

ل. مخاطر الاستدعاء أو السداد المعجل

وهى المخاطر التى تنتج عن الاستثمار فى السندات القابلة للاستدعاء المعجل وحيث أن ذلك يزيد من إحتمالية عدم حصول المستثمر على عائد المنتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات مما يؤثر على الأرباح الاستثمارية وتجدر الاشارة إلى أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحدد عند الشراء سندات تحمل هذه الخاصية مما يتبع الاحتياط لمواجهة هذا النوع من المخاطر .

م. مخاطر الائتمان (عدم السداد)

مخاطر عدم السداد بالنسبة لسندات بأنواعها :-

المخاطر التى تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات على سداد القيمة الاستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية فى تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاستثمار فى السندات الحكومية المضمونة من قبل الحكومة المصرية والاستثمار فى سندات شركات ذات الجدارة الائتمانية والتى لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة .

مخاطر عدم السداد بالنسبة لاتفاقيات إعادة الشراء :-

المخاطر التى تنتج عن عدم قدرة أى من طرفى اتفاقيات إعادة الشراء بتلبية شروط الاتفاق ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق قصر اتفاقيات اعادة الشراء على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى ومضمونه من قبله .

ن. مخاطر إعادة الإستثمار

هي المخاطر التى تنتج عن إعادة استثمار العوائد المحصلة حيث يمكن إعادة استثمار تلك العوائد فى أدوات استثمارية قد تكون ذات عائد أقل من العائد السابق تحقيقه من قبل وسيقوم مدير الإستثمار باجراء الدراسات الدقيقة للأدوات المالية المستثمر فيها بهدف تحقيق عوائد مناسبة لحملة الوثائق .

١٩- الضرائب

- صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم نشرها بالجريدة الرسمية (العدد ٢٦ مكرر) بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤ (المادة ١٠،٧/٥٠) على أن يعمل بها أعتباراً من اليوم التالى لتاريخ النشر ، وقد تضمن القانون المشار اليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الإستثمار الأمر الذى قد يترتب عليه خضوع أرباح صناديق الإستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وذلك كما يلى :

١- أرباح صندوق الإستثمار بسعر مقطوع وفقاً لأحكام القانون وذلك بالنسبة لكل من الأرباح الرأسمالية المحققة للأوراق المالية المقيدة فى البورصة (سعر الضريبة ١٠٪).

٢- التوزيعات المرتبطة باستثمارات الصندوق فى أوراق مالية (سعر الضريبة ١٠٪) على توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المملوكة للصندوق فى أى شركة.

٣- خضوع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة علي الدخل .

٤- عدم خضوع وثائق صناديق الإستثمار في الأوراق المالية لأى ضرائب عند إجراء توزيعات أو التعامل علي الوثيقة ، وذلك بالنسبة لصناديق الإستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق المال التي لا يقل استثمارها في الأوراق المالية وأدوات الدين عن ٨٠٪ وصناديق الإستثمار القابضة التي يقتصر فيها علي تملك صناديق الإستثمار المشار إليها .

٥- ويتم احتساب الضريبة علي صافي أرباح الصندوق من واقع الإقرار الضريبي الذى يقدمه الصندوق وفقاً لقانون الضريبة علي الدخل .

الموقف الضريبى

١.ضريبة شركات الاموال

يخضع الصندوق لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وحيث أن بداية نشاط الصندوق بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ وسوف يتم تقديم الاقرار الضريبى فى المواعيد القانونية .

٢.ضريبة الدمغة

الفترة بداية نشاط الصندوق وسوف يتم الانتظام فى خصم وتوريد الضريبة المستحقة على الاعلانات فى حالة استحقاقها بصفة منتظمة فى المواعيد القانونية .

٣.ضريبة الأجور والمرتبات

لا توجد مرتبات محملة على حسابات الصندوق وعليه لا توجد ضريبة مرتبات واجبة الأداء .

٤.ضريبة الخصم والتحصيل والدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة

الفترة بداية نشاط الصندوق وسوف يتم الانتظام فى خصم وتوريد الضريبة المستحقة بصفة منتظمة فى المواعيد القانونية .

٢٠- الأحداث الهامة

إندلعت خلال الربع الأول من العام الحالى ٢٠٢٢ حرب بين دولتى روسيا وأوكرانيا كان ولايزال لها آثار إقتصادية على العالم أجمع ، مما أدى إلى ضغوط تضخمية وصاحب ذلك إرتفاع فى سعر الدولار الأمريكى واليورو مقابل الجنيه المصرى . هذا ولم يتضح بعد موقف هذه الحرب بصورة نهائية ولم تتحدد آثارها على الإقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى نشاط الشركة المرتبط بعملاء قد تؤثر عليهم هذه الحرب تأثير جوهرى .

٢١- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية :

- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩ .
- هذا وبتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢١ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في بداية عام ٢٠٢١ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢١ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت.

وفيما يلى أهم هذه التعديلات :

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر،

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٣- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: – معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ – معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ. تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
"الإيراد من العقود مع العملاء"	محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤ بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.		كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم	يسري المعيار رقم (٤٢)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
(٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: – معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" – معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" – معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩. يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم في الأرباح"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشأت.		
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري"	– تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشأت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من: – معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	البيع والعمليات غير المستمرة. - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"		
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.